

الدرس المائة وتسع

المسألة (8): «إذا كان مجتهدان متساويان في العلم يتخيّر العami في الرجوع إلى أيّهما كما يجوز له التبعيّض في المسائل، بأخذ بعضها من أحدهما وبعضها من آخر».

هنا أمران:

الأول: إذا كان هناك مجتهدان متساويان في العلم، فالعامي مخير في الرجوع إلى أيّهما شاء، ولكن البعض قال: يجب عليه الأخذ بأحدهما القولين. وقلنا سالفاً:

صفحه 407

يمكن تأسيس الحجية التخييرية في هذه الموارد عقلاً ونقلأً، بمعنى أنّ العقل يخربنا بالأخذ بأيّ من الفتويين، وكذلك الأدلة النقلية لها حجية وشاملة في اختيار أيّ من الفتويين، وإن خالف ذلك، السيد الخوئي (قدس سره) نافياً وجود الحجية التخييرية، وقلنا في مقام الإجابة: يمكن التمسك بالحجية التخييرية في هذا المورد.

الثاني: قال السيد (قدس سره): «كما يجوز له التبعيّض في المسائل...»، بمعنى أنّ للعامي أن يأخذ بعض المسائل من هذا المجتهد وبعضاً آخر، من ذلك المجتهد.

هنا سؤال يطرح نفسه: ما هو الدليل على هذا الكلام في جواز التبعيّض، هل من باب أحدّهما أعلم في العبادات، والآخر في المعاملات؟ وهل أنّ هذا التبعيّض واجب أم لا؟ فأشار السيد (قدس سره) في المسألة (47) وقال: «إذا كان مجتهدان أحدهما أعلم في أحكام العبادات والآخر أعلم في المعاملات، فالاحوط تبعيّض التقليد. وتأتي هذه النظرية من السيد تبعاً لما ذهب إليه في تقليل الأعلم بالاحتياط الوجبي، ف تكون النظريات هنا ثلاثاً:

1- النظرية القائلة بتقليد الأعلم وهي نظرية من السيد (قدس سره) حيث ذهب إلى تقليد الأعلم في الأحكام التي ثبتت أعلميته بالاحتياط الوجبي.

2- النظرية القائلة بتقليد الأعلم في الفتوى.

3- النظرية القائلة بالتخيير بين مجتهدين متساوين.

يخضع البحث هنا لهذا البيان: يجب دراسة أصل مستند التبعيّض سواء كان بالجواز أو بالوجوب. وهل أنّ حجية الفتوى شاملة لكليهما أم لا؟، وهل هذه الحجية إطلاقية؟ حيث يشمل الإطلاق، الأخذ من كليهما، يعني يمكن أخذ بعض الأحكام من هذا المجتهد، وبعض الآخر من ذاك، فإذا استخدمنا الحجية التخييرية من أدلة حجية الفتوى يقول الإطلاق عندئذ: يمكن التبعيّض بينهما كما يدل

على ذلك اطلاقه بالأخذ المعين في المسائل، فهل يمكن اعتبار هذا الأمر دليلاً على

صفحه 408

التبغيف أم لا، وإذا قال أحدهما: إن الدليل على التخيير، الإجماع في القدر المتيقن بالنسبة إلى جميع المسائل، يعني يمكن للعامي أن يرجع إلى زيد في جميع المسائل أو إلى عمر.

الجواب: إن الدليل على التخيير غير منحصر بالاجماع، ويمكن ذلك من اطلاق أدلة حجية الفتوى، حيث استفادنا التخيير من هذه الأدلة.

وقال البعض: نقبل بالتبغيف في المسائل غير المترابطة التي لها تركيب واحد، يعني قبله، مثلاً، أن يقلد زيد في الصلاة، وفي الحج، وفي الصوم، الثالث، وهكذا، ولكن في المسائل المركبة الارتباطية لا نقبل بالتبغيف بين المسائل، مثلاً، أن يقلد في الصلاة مجتهدين، حيث يقول أحدهما بوجوب قراءة السورة، ويقول الآخر، بعدم وجوبها، أو يقول أحدهما بالتسبيحات الأربع ثلاث مرات ويقول الآخر: يكفي مرة واحدة، فهل الفائلون بجواز التبغيف يقولون بهذا التبغيف أيضاً، أم لا؟ وإذا أخذنا عبارة الإمام الراحل (قدس سره) في التحرير والسيد (قدس سره) في العروة نراها مطلقة دون أن يفرقا بين هذه الموارد.

كلام المرحوم السيد الخوئي:

ذهب السيد الخوئي (قدس سره) في كتاب «التنقیح»⁽¹⁾: إلى بطلان التقليد في التبغيف التركيبی والارتباطی بين الأجزاء، ودليله على ذلك: إن صحة كل جزء يتوقف على صحة بقية الأجزاء، مثلاً، إذا بطل جزء في مركب فتبطل بقية الأجزاء تبعاً لبطلان الجزء السابق، يعني حسب تعبيره: إن الصحة في المركبات الارتباطية بنفسها صحة على الارتباط، فيتوقف صحة كل جزء على صحة الجزء السابق، وهكذا بقية الأجزاء، مثلاً، إذا كان مجتهدان ذهب أحدهما إلى وجوب السورة ووجوب التسبيحات الأربع ثلاثة مرات، وذهب الآخر في التسبيحات إلى كفاية

1 - التنقیح، ج 1، ص 312.

صفحه 409

المرة الواحدة، وجاء المکلف وعمل ببعض ما ذهب إليه الأول دون ما ذهب إليه الثاني، فيقیناً ليس هناك من يفتی بصحة هذا التركيب، يعني كما قال المرحوم السيد الخوئي: «وليس في البین من يفتی بصحة العمل وعدم وجوب الاعادة» يعني ليس بين المجتهدين من أفتى بوجوب السورة والتسبيحات الأربع ثلاثة مرات ثم قال بالإعادة، والعكس أيضاً صادق.

إشكال آية الله العظمى اللنكراني:

هناك أشكالان من قبل الوالد المعظم (دام ظله) في كتابه (تفصیل الشریعة) على المرحوم السيد الخوئي عمدتها حيث قال: ما هو معنى الصحة في العمل المركب؟ ومتى يكون العمل المركب صحيحاً؟ نقول: إذا كان العمل المركب مشتملاً على الأجزاء المعتبرة وكل جزء منه مستند إلى حجة، وما نحن فيه جزء منها، يعني، السورة حجة برأي هذا المجتهد، وفي التسبيحات الأربع على رأي مجتهد آخر، فيمكن حينئذ أن يكون مجموع هذا العمل المركب مشتملاً على الأجزاء المركبة، إذن هو صحيح، لأن الصحة لا معنى لها غير ذلك.

وبعبارة أخرى، فمن أين جاء السيد الخوئي (قدس سره) بهذا المعنى أن يكون مجموع الأجزاء صحيحة عند مجتهد واحد، وأنّ جزء العمل حجة معتبرة، وإذا كان العمل المركب من مجتهدين باطل، فهذا لا يقدح في اعتبار حجية الجزء، إذن التبعيض في المركب لا إشكال فيه.

ولكن الدقة تقتضي أن يكون الحق مع السيد الخوئي (قدس سره). لماذا؟ نقول للوالد المعرض: إن الصحة معناها الاستعمال على الأجزاء المعتبرة، فإذا أفتى مجتهد بعدم وجوب السورة وتركها المكلف، فلا يبقى لهذا المجتهد حكم بالنسبة لهذا الجزء، لأنّه قال: يكفي اعتبار التسبيحات مرة واحدة، فحينئذ إتيانه بالتسبيحات مرة واحدة لا تنفعه بتركه للسورة، فقولنا: إن الصحة مشتملة على الأجزاء المعتبرة،

صفحه 410

واضحة ولها الحجية التامة، إذن في الأجزاء الارتباطية أيضاً، وبذلك لا ينبغي إيراد الإشكال المذكور من الوالد المعرض على السيد الخوئي (قدس سره).

بيان الاستاذ المعرض:

لابد من طرح أمر آخر هنا وهو: نحتاج في بعض الموارد أحياناً إلى دليل الملازمة، مثلاً، ورد في مسألة التقصير في الصلاة وعدم الصوم، ذهب مجتهد إلى أن المكفل إذا كان له هذه الخصوصيات عليه التقصير في الصلاة والافطار في الصوم، وذهب الآخر إلى عكس ما ذهب إليه الأول، قد يسأل ما هو المحذور من تبعيضة التقليد في هذا المورد أن يقلد في الصلاة، مجتهداً وفي الصوم، مجتهداً آخر، قيل: إن في ذلك نستفيد من دليل خارجي بسبب الملازمة بين الصلاة والصوم، فإذا قصر المكفل فعل، فعليه أن يفطر أيضاً، وبذلك لا يجوز التبعيضة بينهما، ولكن إذا قلنا لا ملازمة بينهما ولا دليل خارجي على هذه الملازمة، حينئذ يجوز التبعيضة بينهما بسبب كونهما عمليتين مستقلتين، فعليه تتعلق المسألة بوجود الملازمة وعدمه.

النتيجة: جواز التبعيضة في التقليد بين مجتهدين متباينين، وعدم جوازه كما ذهب إليه السيد الخوئي (قدس سره) في المركبات الارتباطية، وإذا كان هناك دليل خارجي على الملازمة يكون الحكم من المركبات الارتباطية وإذا لم يكن هناك دليل خارجي على الملازمة تكون من الأفعال الاستقلالية يجوز فيها التبعيضة، فالقائلون بوجوب تقليد الأعلم على نحو الفتوى يجب عليهم التبعيضة بين العبادات والمعاملات، والقائلين بالاحتياط الوجوبي فعلتهم الرجوع في العبادات إلى مجتهد وفي المعاملات، إلى مجتهد آخر أيضاً.

صفحه 411